

البيان الختامي للمؤتمر الدولي للتعليم العالي السابع
الجامعات السعودية ورؤية 2030: المعرفة وقود المستقبل
12-13 أبريل 2017م

أصبحت العلاقة بين التعليم والازدهار واضحةً في عالم اليوم، واضحى التطبيق المبتكر للمعرفة محركاً أساسياً لتحقيق التقدم الاجتماعي والتنمية الاقتصادية، وصارت المعرفة المتقدمة والتقنيات الحديثة تؤثر على وتيرة التنافس والتحول في طبيعة حاجات سوق العمل عبر التحولات الرئيسية في تشكيل الوظائف ومضمونها. وفي الوقت الذي تتجه فيه الدول نحو الاقتصادات القائمة على المعرفة، يُحدد رأس المال البشري المدى الذي تستطيع عبره أية أمة تحقيق التكافؤ على الصعيد العالمي. فالموارد الطبيعية لوحدها ليست كافية لبقاء الأمم – إذ إن المعرفة هي وقود المستقبل. ومن ثم فإنه لا يمكن الاستغناء عن الجامعات في الوفاء بتطلعات ابتكار المعرفة ونشرها وتطبيقها بكفاءة ومهارة وبناء القدرات المؤسسية والمهنية والتقنية.

تقترح رؤية 2030 بناء مستقبلٍ قائمٍ على دعائم متنوعة، مع استشراف مستقبل تزنو فيه المملكة لتحقيق النمو من مملكةٍ تكتسب أهميتها من مكانتها كمهدٍ للإسلام وتعتمد على النعم من الموارد الطبيعية التي حباها الله بها، تتحدث هذه الرؤية عن ثروة تستلهم ازدهارها من الرؤية الصائبة لخدام الحرمين الشريفين وولي عهده وولي ولي عهده-حفظهم الله جميعاً- وتطلعات الشعب السعودي والامكانات الكبيرة لشبابه وشبابه الطموح الذين هم عماد المستقبل. ويتطلب القيام بذلك العمل على تحقيق تحول في كثير من الأبعاد الاقتصادية القائمة، علاوة على ايجاد قطاعات جديدة. فنجاح هذه الرؤية تُعضده مشاركة الجامعات السعودية والتزامها في مبادرات تساهم في تحقيق المعرفة والابتكار.

تدعو رؤية 2030 إلى تكوين جيل جديد رائد يسعى لبناء اقتصاد قويٍّ ومتنوع، وتحقيق التحول عبر تسخير جميع الطاقات والمهارات والقدرات. ويعد نجاح التعليم في جميع مستوياته من المرحلة قبل الابتدائية إلى المرحلة الابتدائية والثانوية والتعليم الجامعي وفوق الجامعي من أهم العوامل التي تقود إلى تحقيق أهداف الرؤية. ويتعين على جميع القائمين على التعليم وقادة المؤسسات التعليمية أن يمارسوا دوراً هاماً في بناء القدرات التي يتطلبها المستقبل. ويُمثل الطلاب ركائز أساسية في تحقيق التحول في الاقتصاد الوطني كما ينبغي أن ينعكس ذلك على التزامهم بتحقيق الأهداف التي تم تحديدها في رؤية 2030.

ولعل نماذج وأساليب الماضي لم تعد كافية لإعداد الأجيال لعالم يتغير بوتيرة سريعة ويشهد تحولاتٍ ما كان يمكن أن نتخيل حدوثها حتى قبل عقد مضى. لهذا من الضروري بناء نظام تعليمي يُزود الخريجين بمهارات وقدرات لا تتجاوب فقط مع التغيير بل تساهم فيه مساهمة هامة.

لقد ركز هذا المؤتمر على بعض التحولات المطلوبة، فالتعليم فوق الثانوي يجب أن يواصل نموه مع أن التوسع ينبغي أن يتم على المستوى الاستراتيجي مع الاهتمام في التنوع المُخطط له. كما نحتاج لنظام تعليمي يفي بعدة أغراض وأهداف وطنية تتضمن: تزويد الطلاب بالمهارات والمعرفة الهادفة للتطبيق والممارسة الناجحة، وغرس هوية وثقافة قوية بين المواطنين مع تمتعهم بالمقدرة على التعاون مع الأفراد من الثقافات والخلفيات الأخرى، والمشاركة البناءة من كافة القطاعات في معالجة المشكلات والتحديات القائمة وتوفير متطلبات الموارد البشرية المستقبلية.

لا يمكن للجامعات السعودية أن تطور قدراتها الكاملة بمعزل عن العالم، لهذا يعد التضامن والتواصل العالمي مهما في هذا السياق. لقد استضافت المملكة سلفا عددا من المؤسسات التي تسعى للمساهمة في الأبحاث الدولية ذات القيمة العلمية المضافة، مع تأكيدها على الحاجة لإبرام اتفاقات مع مختلف التحالفات الجديدة.

وهناك حاجة لإيجاد نماذج جديدة من التعليم الجامعي للمساهمة في بناء مجتمع معرفي مبدع. وبينما تبقى المعرفة المتخصصة عنصرا أساسيا في التعليم الجامعي، يتصف تطوير القدرات العامة بالأهمية الملحة مثل القدرة على تطوير القيادة، والقدرة على العمل بنجاح في فرق جماعية، وإمكانية التفكير البناء للتغلب على التحديات المجتمعية والبيئية، وحل المشكلات التي تحدث في محيط العمل، والقدرة على الابتكار. ولا يتطلب تطوير هذه القدرات فقط إعادة التفكير في تصميم برامج التأهيل بل يؤكد على تغيير الطرائق التي يُدرّسُ بها الأساتذة في الجامعات، ولن يستطيع الطلاب تعلم جميع المهارات التي يحتاجونها في قاعات المحاضرات. إذ يحتم ذلك تعلم الأساتذة مهارات جديدة خلاقة تحاكي الواقع وتطلعات المستقبل، إن هذا الانتقال لا يتحقق بسهولة ويسر على الرغم من أهميته. إذ تتطلب هذه التحولات الالتزام بالتغيير من القيادة على جميع المستويات – من وزير التعليم، ومدراء الجامعات، وعمداء الكليات، ورؤساء الأقسام مروراً بمدراء التعليم وقادة المدارس.

وهناك حاجة ماسة لهيكل الأنظمة التعليمية على جميع المستويات، إذ ينبغي غرس المهارات والقدرات المطلوبة للمستقبل منذ عمر مبكر. ويجب ردم الفجوة وبناء الجسور بين مستويات التعليم لكي تُعالج الأهداف الرئيسة للمتعلم. إن الجامعات لها دور رئيس في تحقيق هذا التحول من خلال تطوير المهارات بين الطلاب وتهيئتهم لسوق العمل وتشجيع البحث العلمي والابتكارات التي تقود إلى الازدهار والرفاهية.

يدخل خريجو الجامعات اليوم عالما أكثر تعقيدا مقارنة بعالم الأجيال الماضية. يعيش الخريجون اليوم حياة مهنية في ظل اختصاصهم كطلاب ومواطنين في خضم مجتمعات تعد أكثر حيوية وتقلبا وأقل قابلية للتنبؤ بما تؤول اليه الأمور. لهذا يتعين أن يُعدُّوا بطرائق جديدة عبر تزويدهم بحزمة من المهارات والقدرات والمعرفة التي تمكنهم من إدماج أنفسهم في عالم يشهد تغيرا مستمرا واستعدادهم لمواكبة هذه التغيرات. تمثل هذه التغيرات تحديات جمة للجامعات والتعليم المعاصر. فلئن رغبت الجامعات في إعداد الأجيال المستقبلية بطريقة جيدة، يتعين عليها الموازنة مع أهداف الرؤية 2030، وأن تعمل عن كثب مع المؤسسات والقطاعات الحكومية الأخرى من أجل تحقيق هذه الأهداف – تشمل هذه المؤسسات الوزارات، والقطاع الخاص، والهيئات ومراكز البحث والمدارس. وتعتمد الموازنة التي نحتاجها لتحقيق النجاح على بناء روابط قوية وقنوات اتصال مؤثرة لم تكن قائمة من قبل. تُبين الرؤية 2030 الأهداف المحددة للوطن بيد أن الجامعات السعودية جدير بها أن تصبح جهات أساسية في ضمان تحقيق هذه الأهداف من خلال المساهمة في برنامج التحول الوطني.